Journal of Educational and Psychological Sciences
Volume (5), Issue (18): 30 May 2021
P: 1 - 27

ISSN: 2522-3399

مجلة العلوم التربوية والنفسية
المجلد (5)، العدد (18): 30 مايو 2021 م
ص: 1 - 27

University Admissions System in Saudi Arabia, United States, United Kingdom, Singapore: A Comparative Study

Sondos Saleh Al-luhaidan
Aroub Saad Al-Qahtani
Ghada Mohammed Al-Oraini
Fatimah Abdulaziz Al-Tuwaijri
Faculty of Education || Imam Muhammad Bin Saud Islamic University || KSA

Abstract: The study aims to identify the system of university admission in the Kingdom of Saudi Arabia, the United States, Britain, and Singapore, to monitor the similarities and differences between the admission systems in the countries subject to comparison, and to present proposals that could contribute to the development of the university admission system in the Kingdom of Saudi Arabia in light of the American, British and Singaporean experience. The descriptive comparative approach was used, as it is appropriate to the nature of the study and its objectives. Based on the study's proposals, a number of proposals have been made to develop the university admission system in Saudi Arabia: Decentralization of admission systems, taking into account psychological and behavioral aspects, and giving preference to highly qualified students who won global awards. The researchers recommend conducting more comparative studies aimed at identifying the admission system for university education in Saudi Arabia in different comparative countries, and conducting a descriptive study of the admission system in Saudi universities.

Keywords: Reality, Admission system, University education, Comparative study.

نظام القبول بالتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة: دراسة مقارنة

سندس صالح اللحيدان
عروب سعد القحطاني
غادة محمد العريني
فاطمة بنت عبد العزيز التويجري
كلية التربية || جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية || المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع نظام القبول بالتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة، ورصد أوجه الشبه والاختلاف بين أنظمة القبول في الدول موضوع المقارنة، وتقديم المقترحات التي يمكن أن تُسهم في تطوير نظام القبول في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء التجربة الأمريكية والبريطانية والسنغافورية. واعتمدت المنهج الوصفي بالأسلوب المقارن، باعتباره المنهج الأكثر مناسبة لطبيعة الدراسة وأهدافها. وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة تم وضع عدد من المقترحات لتطوير نظام القبول في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية وتمثلت في: التحول إلى

اللامركزية في وضع أنظمة القبول، والأخذ بالجوانب النفسية والسلوكية، وإعطاء أفضلية القبول للطلاب ذوي الكفاءة العالية كالحاصلين على جوائز عالمية.
وتوصي الباحثات بإجراء المزيد من الدراسات المقارنة للتعرف على واقع نظام القبول بالتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية باختلاف الدول المقارنة، وإجراء دراسة وصفية لواقع نظام القبول في الجامعات السعودية.

الكلمات المفتاحية: واقع، نظام القبول، التعليم الجامعي، دراسة مقارنة.

المقدمة.

يأتي التعليم الجامعي على قمة الهرم التعليمي، باعتباره يوفر الرصيد الاستراتيجي المُغذي للمجتمع بمعظم احتياجاته من الكوادر البشرية، بما يساعد على النهوض بأعباء التنمية، فضلاً عن كونه مصنعاً لإنتاج البحوث والمعرفة وتقديم القيادات والكوادر المطلوبة، لتحقيق النهضة الشاملة بأي مجتمع، وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل. (محمد، 2019 :173).

وعند الحديث عن التعليم الجامعي، تحتلُّ قضية القبول صدارة الموضوعات التي تشغل المهتمين به؛ لأنها تواجه المجتمع كل عام، وتمسُّ رغبات عددٍ كبير من أفراد المجتمع. كما يمكن القول إن أصعب القرارات التي تواجهها الجامعات اليوم هو قرار انتقاء طلابها من بين الأعداد الكبيرة المتقدِّمة لها. ولعل القبول في التعليم الجامعي هو أحد أكثر المجالات تشابكيَّة، وأكثرها حيويَّة، في مجال البحث التربوي المُقارن، وتُعزى طبيعته المتشابكة إلى تعدديَّة النماذج والأنواع، والتي تشتمل على مجموعة واسعة من السياسات والممارسات. (المنيع، 2018 :36)، (أبو شديد، 2009 :150).

إن ضرورة انتقاء الجامعات لطلابها عبر أنظمة قبول مُقننة تبرز بصورة أكبر بفعل النهضة الكميَّة والنوعية التي طالت هذا المستوى من التعليم، حيث تزايد الطلب عليه في العالم أجمع بلا استثناء، ففي الدول المتقدمة بلغ المتوسط الحسابي لنمو أعداد الملتحقين بالجامعات ما يقارب 132% في الأعوام 2000- و2015م، بالإضافة للتزايد الملحوظ في أعداد الجامعات حتى عام 2020م، والذي جاوز الألف في بعض الدول، كما في الولايات المتحدة والصين وإندونيسيا والبرازيل والمكسيك وروسيا، بل إن الهند لوحدها تحتضن 4354 مؤسسة للتعليم العالي. (the world bank, 2020)، (statista, 2020).

وظهرت العديد من الاتجاهات التي تؤكد ضرورة قبول الطلاب بمؤسسات التعليم الجامعي، وفقاً لما نص عليه الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وهو ضمان التعليم الجيد، ويشمل على عدة غايات ومنها ضمان تكافؤ فرص التعليم للجميع في الحصول على التعليم الجامعي الجيد بحلول عام 2030م. (منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 2016).

وتؤكد دراسة موسى والعتيبي (2012) بأن قضية قبول الطلاب بالتعليم الجامعي من القضايا الهامة، ولا تقتصر هذه القضية على الأبعاد المالية من حيث القدرات الاستيعابية لمؤسسات التعليم الجامعي ومشكلة التصدي للطلب الاجتماعي المتزايد عليها، ولكن تتعدى ذلك من خلال الأبعاد الفلسفية والسياسة لها.

ومن المعروف أن نظم التعليم في الدول المختلفة هي وليدة الظروف الاجتماعية التي نشأت فيها، حيث إن كل نظام تعليمي يعكس صورة المجتمع الذي يمارس فيه، وقد تكون هذه الظروف عوامل تاريخية أو اقتصادية أو سياسية أو عوامل جغرافية أو دينية أو غير ذلك من الجوانب الثقافية للمجتمع فالصلة وثيقة بين النظام التعليمي والظروف المحيطة. لذا فالمتتبع لأنظمة التعليم الجامعي في الدول المختلفة يجد تبايناً واختلافاً فيما بينها، بما في ذلك

أنظمة القبول والالتحاق بجامعاتها، والذي-كما سبق الذكر- يعود لعدة عوامل وظروف متعددة ذات تأثير مباشر أو غير مباشر على تلك الأنظمة. (الأحمدي والرحيلي، 2012).

وتوصي دراسة المنيع (2018) بالسَّعي إلى تطوير ومراجعة سياسات ومعايير وإجراءات القبول؛ للوصول إلى مستويات متقدمة في تحقيق القيم التي تنادي بها تلك الجامعات، كما تقترح إجراء دراسات لتطوير تلك السياسات في ضوء خبرات الجامعات المحكَّية في العالم.

مشكلة الدراسة:

إن الاهتمام بالتعليم الجامعي ومخرجاته من حيث الكم والكيف على حدٍّ سواء هو الاهتمام الحقيقي والمطلوب، وفي هذا يقول الملك فهد وأول وزير سعودي للتعليم-رحمه الله-: "ومن أهدافنا أن يستمر التعليم بالسرعة التي يسير عليها ثم أن نركز على رفع مستوى التعليم فنعتني بالكيف عنايتنا بالكم"، وهذا ما أكدته خطة التنمية التاسعة حيث دعت إلى توفير فرص التعلم، وتحسين معدلات الالتحاق بالمراحل المختلفة بما فيها التعليم الجامعي. (الخضير، 1999 :97) (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2010 :97).

تُعد غالبية سكان المملكة من فئة الشباب، الذين مثلوا حوالي 67 ٪ من إجمالي السكان لعام 2020م، وعليه تسعى وزارة التعليم إلى استثمار ذلك. كما تسعى في الوقت ذاته إلى فك الاختناقات في الاستيعاب بالجامعات المتكونة بسبب تضاعف أعداد خريجي الثانوية، فمثلاً ارتفع عدد الخريجين في عام 1440هـ إلى 335,945 طالب وطالبة، بزيادة بلغت 14% مقارنةً بالخمس سنوات الأخيرة، كما بلغ إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي ككُل 1,641,692 لعام 1440هـ بزيادة تقدر بـ 7% مقارنةً بالخمس سنوات الأخيرة. كما ذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المملكة العربية السعودية (د.ت) أنه في عام 2013م، كانت نسبة التحاق الفتيات الإجمالية في التعليم العالي 28.2% وهي أعلى من نسبة التحاق الذكور 26.8% في البلدان العربية. وفي عام 2014م سجلت المملكة أعلى معدلات الالتحاق بالتعليم العالي بنسبة 59.9%، وتشير الإحصائيات أن المملكة احتلت المرتبة (17) على مستوى العالم من حيث إجمالي أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي. (الهيئة العامة للإحصاء، 2020)، (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2019)، (وزارة التعليم العالي2014 :30).

إن الارتفاع الكبير في الطلب يزيد بلا شك من حجم المسؤولية الواقعة على عاتق الجامعات والوزارة، عند وضع أنظمة القبول للسنوات المقبلة، حيث تحتم المسؤولية وجود أنظمة ومُحددات متميزة من شأنها أن تحفز شباب المجتمع ليعملوا على تنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يتماشى مع هذا المستوى من التعليم، مع ربط ذلك بخطط التنمية ومتطلبات سوق العمل. بالإضافة لذلك فإن عملية الانتقاء بشكلٍ عام تساعد في تركيز جهود الجامعات على فئة مستعدة ومؤهلة.

إن ظهور مفهوم التنافسية بين الجامعات يجعلُ من إعادة النظر في أنظمة القبول، قضيةً أكثر أهمية، حيث تسعى الجامعات لرفع جودة مخرجاتها وتعزيز قدرتها على التنافسية العالمية ومواجهة التحديات المستقبلية والاستجابة للتغيرات المتسارعة، فمن أوجه التنافس بين الجامعات وجود أنظمة قبول مرنة وفعالة، حيث أشار Tsai (2015) إلى أهمية تحقيق القدرة التنافسية للجامعات فهو من أبرز المؤشرات العامة على القدرة التنافسية للدولة. ومن هنا ظهرت أهمية إعادة النظر في أنظمة القبول في الجامعات السعودية، وهذا ما أكدته دراسة موسى والعتيبي (2012) بأن التنوع في مؤسسات التعليم الجامعي أصبح مطلباً أساسياً في توسيع فرص العمل وتحقيق المزيد من ديمقراطية التعليم وعموميته، كما أنها تمثل مطلباً أساسياً لاعتماد أنظمة قبول أكثر مرونة وأقل تعقيداً، بما لا يؤثر سلباً على مستوى الجودة المطلوبة. كما أن من خلالها يتم السعي لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030م في رفع كفاءة

جودة التعليم الجامعي، ولتصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل 200 جامعة دولية في حلول عام 2030م.

وفي هذا السياق، أعلن المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير التنافسية للعام 2017-2018م، أن المملكة احتلت (المرتبة 43) في محور الكفاءة والفعالية في التعليم العالي والتدريب، أما في مؤشر نوعيَّة النظام التعليمي، فجاءت المملكة في (المرتبة 41) عالمياً، وفي مؤشر تعاون الجامعات والصناعة في البحث فكانت في (المرتبة 46) عالمياً. وبالرغم من التقدّمية النسبيَّة في المراكز المذكورة، إلاَ أنَّ الواقع والرؤية يعكسان رغبةً بمزيد من التقدم. (وزارة التعليم، 1439هـ).

وتبين من دراسة قامت بها اليونسكو (2018 :15-16) أن التعليم العالي في الدول العربية بلا استثناء – والتي من بينها المملكة العربية السعودية- لا يؤهل الطلاب بشكل مؤاتٍ لدخول سوق العمل، ويرجع ذلك لأسباب عدة من بينها أنظمة القبول في الجامعات التي قد لا تكون انتقائية بما فيه الكفاية ما يتيح بقبول الطلاب غير المؤهلين بعد بشكلٍ تام، والتي أيضاً قد لا تراعي القدرة الاستيعابية لسوق العمل، وعلى سبيل المثال قُدِّر عدد الطلاب السعوديين في الجامعات الأجنبية بـ 130000 طالب على الأقل في عام 2014م، وتفيد المؤشرات بأن عدداً كبيراً منهم قد يبقى في الخارج بشكلٍ دائم لبناء حياة مهنية مستقبلية هناك. كما أن وصول معدل البطالة للسعوديين في عام 2020م إلى 11.8%، ومعدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديين إلى 46.2% يُشيران إلى الحاجة لمزيد من العناية بأنظمة القبول في الجامعات السعودية. (الهيئة العامة للإحصاء، 2020).

كما أن هناك دراسات أوصت بمزيد من العناية في هذا الجانب، كدراسة العبَّاد (2017) التي أوصت بأهمية تطوير سياسات القبول في الجامعات، مع الاهتمام بجدوة مخرجاتها كوسيلة لزيادة قدرتها التنافسية. ودراسة سالي محمد (2019) التي أوصت بالاستفادة من خبرات الدول التي تعتمد على أساليب ومعايير متنوعة في التحاق طلابها بمؤسسات التعليم الجامعي.

ومن هذا المنطلق تأتي الدراسة الحالية مُسلطةً الضوء على (نظام القبول في التعليم الجامعي) وذلك بتناوله عن قرب في الدول الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وسنغافورة) ومقارنته مع واقعه في المملكة العربية السعودية، ومحاولة الاستفادة منها بما يتماشى مع الظروف المحلية. ولتجيب على السؤال الرئيسي التالي:

ما واقع نظام القبول بالتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة؟

أسئلة الدراسة:

بناء على ما سبق؛ يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1- ما واقع نظام القبول بالتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة؟
2- ما أوجه التشابه والاختلاف بين نظام القبول بالتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة؟
3- ما المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير نظام القبول بالتعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء التجربة الأمريكية والبريطانية والسنغافورية؟

أهداف الدراسة:

وتأتي أهداف الدراسة متجانسةً مع أسئلتها، لتتمحور في:

- التَّعرف على واقع نظام القبول بالتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة.
- الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين نظام القبول بالتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة.
- تقديم المقترحات التي يمكن أن تُسهم في تطوير نظام القبول بالتعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء التجربة الأمريكية والبريطانية والسنغافورية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية التعليم الجامعي ذاته ودوره الكبير حيال المجتمع والاقتصاد، وعليه يُمكن تحديد أهمية الدراسة في الآتي:

الأهمية العلميَّة:

- قد تُسهم الدراسة الحاليَّة في إثراء المعرفة العلمية من خلال المقارنة بين النُظم المستهدفة، وتفتح مجالاً للقائمين على التعليم الجامعي والباحثين لإجراء الدراسات المقارنة، التي تكشف الأسباب المُساعِدة على نجاح نظام القبول في التعليم الجامعي وإمكانيات تطويره.
- قد تُسهم الدراسة الحاليَّة في التَّعرف على خبرات ثلاث دول من ثلاث قارات مختلفة، وذات تعليم عالٍ مشهود له بالتقدُّم والرِّيادة، وتُعطي وصفاً حديثاً لحال نظام القبول بالتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية.

الأهمية العملية:

يمكن أن تتلخص الأهمية العملية للدراسة في قول أحد أبرز رواد التربية المقارنة، مايكل سادلر: "أن القيمة العملية لدراسة نظم التعليم الأجنبية، بروحٍ مُنصفة، ودقة علميَّة، تتمثل في أنها تزيد من كفاءتنا في دراسة نظامنا التعليمي الخاص وفهمه وتفسيره، من أجل محاولة تطويره". (بدران، 2004 :5).

ويتم ذلك من خلال الآتي:

- قد تُسهم الدراسة الحاليَّة في إعادة النظر بأنظمة القبول في جامعات المملكة العربية السعودية، بالاستناد على نظام الجامعات الجديد.
- قد تُسهم الدراسة الحاليَّة في مواكبة رؤية المملكة 2030م وجانبها المُتعلِّق بالجامعات، بأن تكون خمس جامعات سعودية من أفضل 200 جامعة عالمياً.

2- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

منهجية الدراسة

نظراً لطبيعة الدراسة وأهدافها في مقارنة نظام القبول في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن، باعتباره المنهج الأكثر مناسبة لهذه الدراسة كما يشير عبود وسلامة وحاوي والسيد بكر (2000) بأن المنهج المقارن يعتبر من أنسب المناهج المستخدمة وأكثرها دلالة على التربية المقارنة، وأكثرها شمولاً للمناهج الفرعية المستخدمة فيها. (95-96).

إجراءات الدراسة:

وتسير الدراسة وفق المنهج المقارن حسب الخطوات التالية:

1- تحديد موضوع الدراسة: والذي يشمل تحديد مشكلة الدراسة والغرض منها، وتتمثل مشكلة الدراسة الحالية في كيفية الاستفادة من أنظمة القبول بالتعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة في تطوير أنظمة القبول بالتعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية.

2- الإطار النظري: وصف نظام القبول بالتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة، من حيث شروط القبول ومعاييره وإجراءاته في كل دولة.

3- تفسير الظواهر: وذلك بالربط بين المشكلة موضع الدراسة في كلٍ من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة في ضوء العوامل المؤثرة بها.

4- المقارنة: حيث تتم المقارنة بين أنظمة القبول بالتعليم الجامعي بين الدول موضع المقارنة، من حيث شروط القبول ومعاييره وإجراءاته في كل دولة وتوضيح أوجه الشبة والاختلاف بينها.

5- التعميم: حيث يتم استنتاج النتائج والمقترحات في ضوء أوجه الشبة والاختلاف بين أنظمة القبول بالتعليم الجامعي في الدول موضع المقارنة.

6- التنبؤ: من خلال الخطوات السابقة، يمكن التنبؤ بالصورة المستقبلية لمشكلة الدراسة وإمكانية الإفادة منها في تطوير نظام القبول الجامعي بالمملكة العربية السعودية.

حدود الدراسة:

- حدود مجالية:

اقتصرت الدراسة المقارنة على كلٍ من: نظام القبول بالتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة، من حيث شروط القبول ومعاييره وإجراءاته في كل دولة، مع توضيح أوجه الشبة الاختلاف وتقديم مقترحات بإمكانها أن تُسهم في تطوير نظام القبول الجامعي بالمملكة العربية السعودية.

- حدود مكانية:

اقتصرت الدراسة على المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة في مجال أنظمة القبول بالتعليم الجامعي للمبرات التالية:

1- اقتصرنا على هذه الدول حتى نحقق طابع التنوع الكبير فكل دولة من قارة مختلفة، آسيا وأمريكا وأوروبا، وايضاً لما تحمله كل دولة من جوانب تميز، كالتالي:

2- الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها أعظم قوة اقتصادية في العالم، وذات تعليم رائد بجامعات تحتل الصدارة عالمياً وفقاً لمقاييس عدة، ونظراً لأنها رابع أكبر دولة في العالم وتحمل تنوع عرقي وثقافي كبير.

3- بريطانيا، باعتبارها من أقوى الدول اقتصادياً وثقافياً، وتميزها في مجال التعليم الذي يتم بالرصَّانة والتخطيط والتطوير المستمر وهذا ما جعلها تصبح من الدول العشر الأوائل على مستوى العالم في مجال التربية والتعليم، كما تتمتع الجامعات البريطانية بسمعة متميزة جعلتها محط أنظار الكثير من الدارسين والباحثين من أنحاء العالم.

4- سنغافورة، باعتبارها من أولى الدول المتقدمة اقتصادياً في العالم، ويعتبر نظام التعليم الجامعي في سنغافورة واحداً من أفضل أنظمة التعليم على مستوى العالم، كما تحتل مراكز متقدمة في تصنيف الجامعات العالمية.

مصطلحات الدراسة:

- **التعليم الجامعي University education:** التعليم الذي تقدمه مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي الخاضعة لإشراف وزارة التعليم، ويلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتقدم فيه برامج دراسة متنوعة في تخصصات مختلفة على مستوى البكالوريوس. (الرويلي، 2014).
- **نظام القبول Admission System:** مجموعة من النظم المحددة من قبل الجامعة والتي يتم بناءُ على أساسها اختيار الطلاب. (polesel and freeman: ,2015: 5)
  - **وتعرف الباحثات نظام القبول في التعليم الجامعي إجرائياً:** بأنه مجموعة القواعد والإجراءات والمعايير، التي تُحددها الجامعات، وتضعها كأساس لقبول الطلاب فيها.

3- الإطار النظري والدراسات السابقة.

أولاً- الإطار النظري:

ماهية نظام القبول بالتعليم الجامعي:

تعتمد الجامعات على نظم ومعايير متعددة في انتقاء طلابها، كالاعتماد على درجات الطلاب في المرحلة الثانوية أو على خصائص الطلاب العقلية والنفسية أو على اختبارات محددة للقبول.

مفهوم نظام القبول:

عرفته سالي محمد (2019) بأنه عبارة عن اختيار المعايير والإجراءات ورسم الطرق والخطوات لقبول الطلاب وفقاً لرغباتهم وقدراتهم وفق خطط التنمية.

واتفق عبد الباسط (2015) على أنه مجموعة من الشروط والقواعد التي يتم وضعها بعناية من قبل القائمين على هذا النوع من التعليم والتي تتضمن المواصفات التي يجب توافرها في المتقدمين للالتحاق بهذا النوع من التعليم.

كما اتفق كلاً من بوليسل وفريمان على أنه مجموعة من النظم المحددة من قبل الجامعة والتي يتم بناءُ على أساسها اختيار الطلاب. (polesel and freeman,2015: 5)

وتعرفه الباحثات إجرائياً: بأنه مجموعة القواعد والإجراءات والمعايير، التي تُحددها الجامعات، وتضعها كأساس لقبول الطلاب فيها.

يعد نظام القبول بالتعليم الجامعي من الأولويات التي تسترعي اهتمام الجامعات، فمِن خلاله يتم تشكل الأسس في اختيار الطلاب الملتحقين، كما ان نظام القبول يتأثر بالعوامل والتغيرات المحيطة به، وبالتالي نجده يختلف من دولة إلى أخرى.

كما تُعتبر أنظمة القبول في الجامعات وتوزيعهم على التخصصات المختلفة من بين أهم المجالات التي توضع لها سياسات تعليمية خاصة. (المختار، 2008).

ويؤكد على ذلك الزامل (2011) بأن الاستثمار الحقيقي أصبح الآن قائماً على الاستثمار في العقول البشرية والمعرفة، والذي بفضله تقدمت الصين واليابان رغم ضعف المصادر الطبيعية والمواد الخام لديهما، وأصبحا من المنافسين الأساسيين في سوق الاستثمار العالمي. فالجامعات أحد المصادر الرئيسة للمعرفة والمدخلات البشرية الجيدة التي تتمثل في الطلاب تعُد من متُطلبات نهضة الجامعات بل من مُتطلبات قيامها بدورها الرائد في توليد

المعرفة، ولذلك فمن المهم اختيار الطلاب ذوي الكفاءات والمهارات والقدرات العالية، لتلبية هذه المُتطلبات على أحسن وجهٍ ممكن.

مبادئ وأسس القبول في الجامعات:

يشير الدهشان (2015) على أن نظم القبول يجب أن تتسم بأربعة معايير أساسية هي:

1- الجدارة: بِمعنى أن يتم قبول الطلاب على ما يثبته من قدرات في أدائه، بالاختبارات والاستعداد والكفاءة المناسبة، وذلك بدلاً من الاعتماد على القدرة في دفع الأموال.
2- العدالة: أن تكون القرارات الخاصة بمعايير القبول محايدة خالية من أي تحيُز.
3- الشفافية: أن تكون معايير القبول مُعلنة للجميع.
4- المساواة: أن تكون الفرصة متُاحه للجميع.

علماً بأن مبادئ وأسس القبول في الجامعات لابد أن تتماشى مع المبادئ والتوجهات العالمية، والتي من أهمها:

أ- ضرورة أن تعمل أنظمة القبول على تعديل قدرتها لاستيعاب الطلب المتزايد على التعليم الجامعي.
ب- على أنظمة القبول التكيُف مع التغييرات التي تطرأ على ساحة التعليم الجامعي.
ج- على أنظمة القبول التأقلم مع التنقل المتزايد للطلاب من بيئة لأخرى.(European Parliament,2014)

ومما سبق نستنج؛ أن على الجامعات تحقيق جميع المبادئ السابقة وعدم التركيز على تحقيق مبدأ على حساب إهمال المبادئ الأخرى. حتى تخلق مزيجاً من التوازن، والعدل، وتحقق أهدافها المرجوة من ذلك.

أهمية وجود وتحديد أنظمة القبول في الجامعات:

إن إشراك جميع الأطراف المعنيَّة في تطوير سياسات القبول، له أهمية حاسمة في تحقيق الملاءمة والشمولية والجودة والشفافية، وبالتالي المساهمة في الانتقال السلس من التعليم الثانوي إلى التعليم الجامعي. (united nations educational, scientific, and cultural organization,2015: 5)

وفي هذا السياق أشارت عايدة سرور (2011) إلى أن أهمية وجود أنظمة القبول في الجامعات انطلقت من النقاط التالية:

أ- التدني الواضح في مستوى الخريجين الجامعيين، والذي يرجع في بعضٍ منه إلى عدم وجود معايير واضحة ومقاييس محددة للطالب الجامعي القادر على مواصلة دراسته الجامعية بنجاح.
ب- الاتجاه العالمي الحديث، الذي يتطلب الالتزام بمواصفات الجودة في المؤسسات التعليمية، ومنها ضرورة التأكد من أن الطالب الملتحق بالمؤسسة تم اختياره بعناية ووفق أسس علمية مدروسة.
ج- الاستجابة لاستراتيجيات التَّطور الحاليَّة والخاصة بتفويض الجامعات بعقد اختبارات القبول الخاصة بها، والتي تتحدد في ضوء نتائجها نوعية الطلاب القادرين على مواصلة الدراسة الجامعية.
د- التطور المستمر في احتياجات سوق العمل والذي أحدث تغييراً في أنظمة القبول.

ومن خلال ما سبق؛ تتضح أهمية أن تضع الجامعات أنظمة واضحة ومحددة للقبول فيها، حيث لا يمكن الاستغناء عن هذه العمليَّة بل يجب تحديده بعناية وإيلائه الاهتمام اللازم.

تحديات أنظمة القبول في الجامعات:

يواجه نظام القبول في الجامعات عدة تحديات ومنها:

1. ما يتعلق بالأفراد المتعلمين وخصائصهم: لأن ما يجب توفره كشرط للالتحاق بمرحلة التعليم الجامعي، يجب أن يكون مُتفاوت ومرن، ويعود ذلك إلى وجود الفروق الفردية، كالخصائص العقلية والنفسية، وهو ما يتطلب الاتفاق على معايير موضوعية، تكون بمثابة أسس مرجعية.
2. ما يتعلق بواقع المجتمع: من حيث إمكانياته الاقتصادية والبشرية، وأوضاع مؤسساته التعليمية، وكونها تؤثر بشكل مباشر على أنظمة القبول؛ لابد ان تتلاءم مع بعضها البعض بجانب أنها متغيرة وغير مستقرة.
3. ما يتعلق بطبيعة المهارات التعليمية والتأهيلية للطلبة التي تتطلبها المرحلة الجامعية بما يضمن مؤشرات عالية لمستوى الأداء داخل المؤسسة.
4. ومنها ما يتعلق باستشراف المستقبل: فليس من السهل تحديد الأهداف، الطموحات، الآمال، وكافة رؤى المجتمع، لما ينبغي أن يكون عليه مستقبل أبنائه. (المختار، 2008)، (الزامل، 2011).

وفي هذا السياق يمكن النظر إلى أنظمة القبول من جانبين:

أ- **جانب نظري:** يشمل القواعد والأسس والمبادئ، التي ينبغي أن تعتمد عليها القرارات، واللوائح، وكافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ تلك السياسة.

ب- **جانب تنفيذي:** تتمثل بمجموع القرارات، واللوائح، وكافة الإجراءات المتخذة من إدارات الجامعات. (المختار، 2008).

وتعقيباً على ما سبق؛ فإن هذه التحديات إن لم تأخذ بعين الاعتبار عند وضع أنظمة القبول؛ فأنها قد تشكل تهديداً يواجه الجامعات أثناء تحقيقها لأهدافها وأهداف المجتمع.

وعلى الصعيد المحلي-بالمملكة العربية السعودية- إذا نظرنا إلى التخصصات التي يلتحق بها طلبة التعليم الجامعي، كمؤشر على الصِّلة بين مؤسسات التعليم الجامعي وسوق العمل، لوجدنا أن الغالبية تلتحق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث ترتفع نسبة الالتحاق بهذه التخصصات في السعودية إلى 75% من جملة الملتحقين بالتعليم الجامعي؛ وعليه فإن هذا من شأنه أن يُعد أحد التحديات ذات العلاقة بأنظمة القبول بالتعليم الجامعي بالمملكة. (العبد المنعم، 2016).

ثانياً- الدراسات السابقة:

- **دراسة سالي محمد (2019):** "دراسة مقارنة لسياسات القبول في التعليم العالي بين مصر وجنوب افريقيا" هدفت الدراسة إلى التوصل لمجموعة من المقترحات التي تسهم في تحسين وتطوير سياسة القبول بمؤسسات التعليم الجامعي في مصر على ضوء ما تفسر عنه الدراسة المقارنة، استخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى الاستفادة من خبرات الدول والتي تعتمد على أساليب ومعايير متنوعة في التحاق طلابها بمؤسسات التعليم العالي.
- **دراسة السيسي (2018):** " التعليم الجامعي في مصر وسنغافورة: دراسة مقارنة" هدفت الدراسة إلى تطوير التعليم الجامعي في مصر في ضوء التعليم الجامعي في سنغافورة، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى إعادة النظر في سياسة القبول بمؤسسات التعليم الجامعي المصري.
- **دراسة حواء القرني (2018):** "تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية: تصور مقترح" هدفت الدراسة إلى تقديم تصور لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي الوثائقي، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى إعادة النظر في سياسة القبول وربطها بخطط

التنمية وحاجات المجتمع، وإيجاد معايير جديدة من شأنها زيادة المعدلات للالتحاق بالتعليم الجامعي بالإضافة إلى تبني سياسات القبول في التعليم.

- **دراسة المنيع (2018):** "مستوى تحقق قيم القبول في جامعات منطقة الرياض في ضوء مشروع القبول الموحد" هدفت الدراسة إلى التعرف مدى تحقيق قيم القبول في جامعات منطقة الرياض التابعة لمشروع القبول الموحد من وجهة نظر المتقدمين للقبول في تلك الجامعات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى السعي في تطوير ومراجعة سياسات ومعايير وإجراءات القبول في جامعات منطقة الرياض للوصل إلى تحقيق القيم التي تنادي بها تلك الجامعات.
- **دراسة العبد المنعم (2016):** "سياسة القبول في مؤسسات التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية الواقع وسبل التطوير: دراسة تحليلية" هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع سياسة القبول في مؤسسات التعليم الجامعي بالمملكة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وموظفي عمادة القبول والتسجيل بجامعتي الإمام محمد بن سعود، وشقراء والتعرف على أبرز توجهات سياسة التعليم الثانوي الداعمة لتطوير سياسة القبول في التعلم الجامعي، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود انخفاض كبير في الممارسات التي يجب أن تنهض عليها سياسة القبول في الجامعات السعودية وإعادة النظر في سياسة القبول في التعليم الجامعي.
- **دراسة منال الحميدي وخديجة زكي (2015):** " واقع القبول في التعليم العالي" هدفت الدراسة إلى إبراز واقع القبول الحالي في الجامعات السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى توحيد معايير القبول الجامعات وإتاحتها على الأنترنت.
- **دراسة عبد الباسط(2015):** " دراسة مقارنة لنظم القبول بالجامعات الخاصة كمتطلب لتحقيق قدرتها التنافسية في كل من إنجلترا واليابان وإمكانية الإفادة منها في مصر "هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع نظم القبول بالجامعات الخاصة بمصر لتحقيق قدرتها التنافسية والعمل على تطوير نظم القبول بتلك الجامعات في ضوء خبرات كل من إنجلترا واليابان، واستخدمت الدراسة مدخل جورج بيردي، وتوصلت الدراسة إلى أن يكون القبول بالجامعات الخاصة بمصر قائماً على الرغبة والاستعداد مع مراعاة إمكانيات الكليات من منطلق ان رغبة الطالب واستعداده هي الممثلة للمجموع الكلي للدرجات.
- **دراسة درداكة (2013):** " سياسات القبول في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات واقتراحاتهم لتطويرها" هدفت الدراسة إلى معرفة واقع سياسات القبول في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات واقتراحاتهم لتطويرها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى إعادة النظر في سياسات القبول الجامعي وإتاحة المجال للجامعات لوضع سياسات القبول.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكننا استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، إضافة إلى إيضاح أوجه التميز في الدراسة الحالية، وأوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

1- تتشابه الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في الهدف بالتعرف على واقع نظام القبول الجامعي، كدراسة العبد المنعم (2016)، منال الحميدي وخديجة زكي (2015).
2- تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة سالي محمد (2019)، السيسي (2018) في المنهج المتبع وهو المنهج المقارن.
3- تختلف الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في الحدود.

أوجه التميز في الدراسة الحالية:

تتميز الدراسة الحالية بدراستها واقع نظام القبول بالتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة، والتعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين أنظمة القبول في الدول موضوع المقارنة، وتقديم المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير نظام القبول في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء التجربة الأمريكية والبريطانية والسنغافورية.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

1- الاستفادة من الدراسات السابقة في تأصيل مشكلة الدراسة الحالية وبيان أهميتها.
2- الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري وإثرائه بالدراسات.
3- الاستفادة من الدراسات السابقة في اختيار المنهج المناسب للدراسة الحالية.

4- عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

إجابة السؤال الأول: ما واقع نظام القبول بالتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة؟

- **أولا- ما واقع نظام القبول بالتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية؟**

المسمَّى الرسمي للدولة هو المملكة العربية السعودية، تقع في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا وتحتل القسم الأكبر من شبه الجزيرة العربية، وعاصمتها الرياض. عدد سكانها 27,173 مليون نسمة. وبها المسجد الحرام قبلة المسلمين بمكة، والمسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة. وهي الأولى عالمياً في إنتاج البترول واحتياطه (وزارة الخارجية، 1439هـ).

وقد التزمت المملكة العربية السعودية وفقًا لما نصت عليه وثيقة سياسة التعليم في البند (٢٣٣) "أن التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله، فلا تفرض رسوماً دراسية على الدارسين مقابل تعليمهم" وفي البند (110) "إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علمياً وفكرياً تأهيلاً عالياً، لأداء واجبهم في خدمة بلادهم والنهوض بأمتهم". (وزارة المعارف، 1995 :21-45)

تأثر نظام القبول بالتعليم الجامعي المملكة العربية السعودية بعدد من العوامل المؤثرة ومنها:

العوامل الثقافية والاجتماعية فالمملكة العربية السعودية تهتم بإبراز ثقافتها المحلِّية بشكلٍ كبير، فتسعى إلى تعزيز دور البرامج التعليمية والأنشطة الثقافية في قطاع التعليم، وتهتم بتطوير وتوسعة التخصصات في القطاعات الثقافية في الجامعات (وزارة التعليم، 1441هـ). ولأن في المملكة العربية السعودية تُعد اللغة العربية هي اللغة السائدة في المجتمع، نجد أنها اللغة الرسمية في التعليم، والتي يحرص النظام التعليمي عليها، فيعلمها في جميع

مراحل التعليم، ويحرص على تنمية قدرات الطلاب اللغوية بشتى الوسائل، مما يساعد على تذوقها، وإدراك نواحي الجمال فيها، وتضييق الفجوة بين الفصحى والعامية. (الحربي والمهدي، 2012 :42-43).

ونجد أن **العامل الجغرافي** يؤثر على نظام التعليم في المملكة باختلاف مستوياته، حيث يختلف توزيع السكان، وتتباين أعدادهم في بعض المناطق، لذا كان لابد من مراعاة توزيع السكان عند التخطيط لوضع أنظمة القبول للجامعات. ففي منطقة الرياض ونظراً لتعدد الجامعات فيها، تم إنشاء لجنة مُشكَّلة من الجامعات الحكومية، المتمثلة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الملك سعود، جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية. والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني المتمثلة في الكلية التقنية. إضافةً إلى جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن للطالبات. تعمل هذه اللجنة على توحيد إجراءات القبول للطلاب والطالبات، وتوحيد طريقة التَّقديم للقبول، عن طريق إنشاء (بوابة القبول الإلكتروني المُوحد للطلاب والطالبات) بحيث تكون قادرة على استقبال أكبر عدد ممكن من المتقدمين والمتقدمات في وقتٍ واحد، مع توفير جميع المعلومات اللازمة للتقديم، وتقديم الدَّعم الفني لتسهيل إنهاء إجراءات القبول، وإتاحة فرصة أكبر للقبول في الجامعات والكلية التقنية (القبول الإلكتروني الموحد، 2020).

أيضاً يُعدّ **العامل الاقتصادي** أحد أهم القوى التي تؤثر على نظام التعليم في شتى بلدان العالم، وفي المملكة عندما أفاء الله عليها باكتشاف البترول عام 1938م، زادت إيراداتها مما أدى إلى انعكاسها على النظام التعليمي بالازدهار. (الغامدي وعبد الجواد، 2010 :55). بل إن عائدات النفط التي تنتجها السعودية، أدَّت إلى حدوث قفزات في ميزانية التعليم، وأدَّى ذلك إلى توفير الكتب المدرسية وتوفير المباني ومجانية التعليم، بهدف تطوير النظام التعليمي، واستطاع اقتصادها جعل نظامها التعليمي مُنافساً لأقوى أنظمة العالم، متى ما أُستثمر ذلك في موادها البشرية (الهزاع، 2018).

ويصل عدد مؤسسات التعليم العالي بالسعودية 71 جهة، من بينها 25 جامعة حكومية (وزارة التعليم، 1441هـ)، (وزارة التعليم، د.ت). ونرى الاهتمام بمجال التعليم الجامعي وحرص الدولة على مزيد من التطوير والتحسين حين أشارت رؤية المملكة 2030م إلى ضرورة الاهتمام برفع مخرجات التعليم الجامعي، وتأهيل الطلاب عملياً وفنياً وثقافياً، كما أن من الأهداف المقررة في الرؤية أن تكون خمس جامعات سعودية على الأقل ضمن أفضل 200 جامعة حول العالم بحلو عام 2030م، وتحسين قدرات الجامعات على تزويد الطلبة بالمعرفة والمهارات التي تتطلبها الوظائف في المستقبل، وهذا يتطلب تطوير نظام القبول المعمول به حالياً وزيادة المعايير التي يتم اختيار الطلبة بناءً عليها لتحقيق هذه الأهداف.(المملكة العربية السعودية، 2016 :36-40).

كما أن أحد الأسباب التي دَعت التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية يُطور من نظام القبول فيه، هو تضاعف خريجي الثانوية العامة حيث بَلغ عدد الطلاب والطالبات المستجدين بالجامعات الحكومية للعام الدراسي 2019م لمرحلة البكالوريوس نحو (335,945)، فيما وصل عدد الطلاب والطالبات المقيدين بالجامعات الحكومية للعام الدراسي 2019م لمرحلة البكالوريوس نحو (1,338,815) طالب وطالبة. (مؤسسة النقد، 2019).

وبالتالي مرَّت ضوابط وشروط القبول في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية بمراحل متعددة ومتطورة، ومن أبرز ما اتخذته المملكة في هذا الشأن صدور الأمر السامي الكريم بإنشاء (المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي) في عام 1421 هـ، ليجري اختبارات موحدة لقياس التحصيل العلمي للطلاب والطالبات المتقدمين للدراسة الجامعية (هيئة تقويم التعليم والتدريب، د.ت).

ويُعد (المركز الوطني للقياس والتقويم) في المملكة العربية السعودية هو المسؤول عن تطوير وإدارة اختبارات القبول في التعليم العالي، وهو المركز الوحيد في العالم العربي المتخصص في إجراء القياس والتقويم. ويُعنى بشكل

رئيسي بتقديم حلول شاملة متكاملة؛ لقياس المعارف والمهارات والقدرات وتقويمها، بمنهجية علمية واضحة (المسهلي ونصار ومطهر والطوخي، 2014 :36) (المركز الوطني للقياس، 1441هـ).

ويُشترط لدخول اختبارات المركز وجود هوية وطنية، وإقامة لغير السعوديين. بالإضافة لدفع رسوم الخدمة وهي 100 ريال سعودي. والجدير بالذكر توفر خدمة إلكترونية يقدمها المركز الوطني للقياس تمكن المستفيد من التقديم لاختبارات المركز بداية بالتسجيل في الاختبار ونهاية بالحضور إلى مركز الاختبار (المنصة الوطنية الموحدة، 1441هـ).

وتتمثل اختبارات المركز الوطني للقياس المطلوبة للتقديم على أغلب الجامعات في الآتي:

اختبار القدرات العامة: هو اختبار يقيس القدرات التحليلية والاستدلالية، أي إنه يُركز على معرفة القابلية للتعلّم، بغض النظر عن البراعة الخاصة في موضوع معيّن. ويقدم باللغة العربية.

الاختبار التحصيلي: هو اختبار تحصيل الطالب في المرحلة الثانوية في مواد محددة، وتركز أسئلة أقسام هذا الاختبار على المفاهيم العامة في المواد العلمية الآتية: الأحياء، الكيمياء، الفيزياء، الرياضيات (هيئة تقويم التعليم والتدريب، د.ت).

إذاً فبعد أن كانت بعض الجامعات تعتمد نسبة الثانوية العامة فقط كمعيار وحيد للقبول والبعض الآخر يستخدم اختبارات قبول خاصة به، جاءت اختبارات المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي، بجانب درجة الثانوية العامة، لتصبح هي المعايير الجديدة للقبول بالجامعات بشكل موحد (المسهلي وآخرون، 2014 :63).

ويمكن حصر الشروط التي تستخدمها الجامعات السعودية للقبول في الآتي:

- نسبة الثانوية العامة: وتؤثر في القبول بنسبة تتراوح ما بين 20%- 60 ٪.
- اختبار القدرات العام: ويمثل نسبة تتراوح ما بين 30%- 40%.
- اختبار التحصيل العلمي: لبعض التخصصات، ويعطى نسبة تتراوح ما بين 30%-40%.
- اختبار الكفاية في اللغة الإنجليزية: ويطلب بالتخصصات اللغة الإنجليزية في بعض الجامعات (المسهلي وآخرون، 2014 :64).

وقد توصلت دراسة نهى الخراشي (2014 :93) إلى أن أكثر الشروط إسهاما في التنبؤ بالمعدل التراكمي للسنة الجامعية الأولى هو اختبار القبول التحصيلي حيث أسهم بنسبة (34 %)، ثم المعدل التراكمي للثانوية ويسهم بنسبة (26 %)، ثم درجة اختبار القدرات العامة وتسهم بنسبة (19 %) وقد يُعزى تفوق اختبار القبول التحصيلي في التنبؤ بتحصيل الطالب الجامعي إلى أنه يقيس قدرات الطالب الأكاديمية وهو يشابه ما يتم قياسه في بعض المقررات في التحصيل الأكاديمي في الجامعة.

- **ثانياً- ما واقع نظام القبول بالتعليم الجامعي الولايات المتحدة الأمريكية؟**

المُسمَّى الرسمي للدولة هو الولايات المتحدة الأمريكية، تقع في أمريكا الشمالية، وجمهورية اتحادية من 50 ولاية. هي رابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والصين، وعاصمتها واشنطن. تحتوي على عدد كبير من السكان حيث تُشير أحدث الأرقام إلى أن عدد سكان الولايات المتحدة وصل إلى 334,765,409 نسمة بتنوع عالي جاء إلى حد كبير من هجرة عالمية هائلة ومستدامة، وربما لا يوجد بلد آخر لديه مجموعة واسعة من الأنواع العرقية والإثنية والثقافية أكثر من الولايات المتحدة. وتعد الولايات المتحدة أعظم قوة اقتصادية في العالم (Encyclopedia Britannica, 2020)، (Country Meters, 2020).

ومن جانب التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية؛ فإن مستويات التعليم الثانوي والابتدائي العام مجانية، ويتم توفيرها بشكلٍ أساسي من قبل الحكومة المحلية. كما أن التعليم إلزامي بشكل عام من سن 7 إلى 16. ويوجد بالولايات المتحدة ما يُقارب من 4000 كلية وجامعة، ونظام التعليم العالي بها يُعد نظام لا مركزي فكل ولاية تتولى المسؤولية الأساسية في الإشراف على تعليمها العالي (Encyclopedia Britannica, 2020)، (المسهلي وآخرون، 72: 2015).

ويُعتبر التعليم العالي في الولايات المتحدة مُتقدماً ورائداً، حيث تحتل جامعاتها الصدارة وفقاً لمقاييس عدة، ومثالاً ما جاء في مؤشر QS للتعليم العالي لأفضل جامعات العالم بعام 2020م حيث أتى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا Massachusetts Institute of Technology الأمريكي على رأس القائمة، ويليه جامعة ستانفورد Stanford الأمريكية كثاني أفضل جامعة بالعالم، ثم بالمركز الثالث جامعة هارفرد Harvard الأمريكية الشهيرة، بالإضافة لكون هارفرد في عام 2020م كانت تُعد الأولى عالمياً في تدريس العلوم الاجتماعية والإدارة والطب، والثانية عالمياً في العلوم الطبيعية والإنسانية والفنون. ووفق نظام تصنيف ويبومتركس Webometrics Ranking System المعني بحضور الجامعات على شبكة الإنترنت تأتي الجامعات الأمريكية الثلاث السابق ذكرها في الثلاثة مراكز الأولى عالمياً (Top Universities (QS), 2021 – 2020)، (Ranking Web Of Universities, 2020).

توجد العديد من العوامل المؤثرة في نظام القبول بالتعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية ومنها:

تؤثر **العوامل الاجتماعية والسياسية** على نظام القبول في الولايات المتحدة الأمريكية، فالهجرة المستمرة إليها من مختلف أقطار العالم، والتنوع الاجتماعي الكبير الذي يؤدي إلى تنوع الثقافات والديانات بل حتى اللغات، يستدعي وجود أنظمة قبول شاملة تراعي مختلف الجوانب. كما أن الهجرة المستمرة تقود إلى الزيادة السكانية التي تؤدي بدورها إلى زيادة أعداد الملتحقين بالجامعات. وسياسياً يعتبر نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية جمهوري فيدرالي، يقوم على فصل شبه تام ما بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويمتد تأثير هذا الفكر السياسي ليجعل من نظام التعليم فيها نظاماً لا مركزياً، وبالتالي وجود أنظمة قبول مختلفة من ولاية لأخرى ومن جامعة لأخرى. كما أن النظام الديموقراطي في الدولة انعكس كذلك على اتسام الجامعات بالحرية الواضحة من خلال حرية الإدارة، حرية الفكر، حرية الدراسة والبحث، وحرية ممارسة مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل الجامعة، كما أنه أضفى طابع المرونة والتعدد في أنماط القبول كالسياسة المفتوحة في القبول، ونظام القبول المتواصل، ونمط الطلب-التي سيأتي الحديث عنها-. إضافةً على ذلك هناك **عوامل تشريعية** ذات تأثير، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يكون التعليم مجاني في كافة المدارس الحكومية، وبعد ذلك يتعين على الراغبين في إكمال الدراسة دفع رسوم تختلف بحسب الجهة المُتقدم لها. وهناك **عوامل اقتصادية:** فمن المعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة ذات الاقتصاد الأقوى عالمياً، حيث بلغ ناتجها المحلي الإجمالي لعام 2019م 21,374,418.88 دولاراً أمريكياً، وهذا بطبيعة الحال سينعكس على ازدهار مختلف المحالات التي على رأسها التعليم (الملحقية الثقافية السعودية في أمريكا، 2013)، (البنك الدولي، 2020).

أما فيما يخص طبيعة نظام القبول بالتعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية، فتتَّبع غالبية الكليات والجامعات سياسة تقضي بقبول الطلاب في مرحلة البكالوريوس أو رفض انتسابهم إلى الجامعة ككُل، ويوضع بعض الطلاب على لائحة الانتظار عوضاً عن رفضهم، حيث قد يتم قبولهم في حال انسحب أحد الطلاب المقبولين (أبو شديد، 155 :2009).

علماً بأن مؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية متنوعة كالتالي:

- مؤسسات خاصة (جامعات أهلية) ويتم القبول فيها على أساس تنافسي.
- كليات المجتمع التي تنتهج نظام السنتين في الدراسة وتعتمد أنظمة القبول فيها على سياسة القبول الغير مشروط.
- جامعات كُبرى تستخدم معايير وشروط محددة وصارمة وفق مبدأ الانتقائية. (الخراشي، 2014 :17).

ويمكن إجمال الشروط المؤهلة للتعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية في الآتي:

أ- شهادة إتمام الدراسة الثانوية، وهو الشرط الرئيسي للقبول.

ب- اجتياز امتحانات القبول والتي تتمثل في: اختبارات التحصيل والاستعدادات التي على أساسها تتم المفاضلة بين الطلاب وهذه الاختبارات موضوعية ومقننة وتقيس الجوانب اللفظية والعددية والكتابية، وتتنوع بين:

- اختبارات الاستعدادات المدرسية Scholastic Aptitude Tests (SAT) وهي اختبارات خاصة بالجوانب اللفظية والعددية والكتابية، ويؤديها الطلاب في السنة الأخيرة من دراستهم الثانوية، ومنذ عام 1926م يعد اختبار الاستعداد الدراسي أشهر وأكثر اختبارات القبول استخداماً في الولايات المتحدة الأمريكية.
- الاختبارات التمهيدية للاستعدادات المدرسية Aptitude Tests (PSAT) وهي اختبارات تقيس نفس الجوانب السابقة ويؤديها الطلاب في عامهم الدراسي قبل الأخير من دراستهم الثانوية تمهيداً لاجتياز اختبار(SAT).
- اختبار اللغة الإنجليزية كلغة ثانية الذي يؤديه الطلاب الأجانب Test Of English as a Foreign Language (TOFEL)

ج- التقارير الشخصية التي تكتبها المدرسة الثانوية عن طلابها، مثل توصيات مدير المدرسة أو المدرين أو المرشد الطلابي.

د- سجلات الطلاب في المدرسة الثانوية.

هـ- المقابلات الشخصية.

و- اختبارات الميول والاتجاهات. (العبد المنعم، 2016 :187-188)، (المسهلي وآخرون، 2015 :75)، (الخراشي، 2014 :18). ويُضيف أبو شديد (2009 :155) أن على الطلاب المتقدمين أن يُعددوا اهتماماتهم خارج نطاق الدراسة، كما قد يُطلب منهم كتابة عدد من المقالات. ولا بد أيضاً من توافر مراجع خاصة بالشخصية وبالسيرة الأكاديمية.

يمكن حصر أساليب وإجراءات القبول في التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية فيما يلي:

1- السياسة المفتوحة: تتضمن هذه السياسة عمليات القبول المفتوحة، تحديداً في كليات المجتمع التي تمنح شهادات بعد استكمال سنتين من الدراسة بدوام كامل، ينتقل بعدها العديد من الطلاب إلى جامعة أو كلية توفر أربع سنوات دراسة للحصول على درجة البكالوريوس.

2- نمط الاختبار: يتطلب هذا النمط في الولايات المتحدة اختباراً أو أكثر للقبول في البكالوريوس، ووفقاً للرابطة الوطنية الأميركية لاستشارات القبول في الكليات (NACAC) في عام 2006م كانت هناك 94% من الجامعات والكليات التي تدرس برامج الأربع سنوات تعتمد نقاط اختبار الاستعداد الدراسي (SAT) أو اختبار الكلية الأمريكية (ACT) في عمليات القبول في البكالوريوس (أبو شديد، 2009 :155-156).

3- القبول المتواصل: بعض الجامعات ليس لديها موعد نهائي محدد لتلقي طلبات الالتحاق، حيث تفحص كل طلب بشكل مستقل عند استلامها لجميع الوثائق المطلوبة منه (العبد المنعم، 2016 :186).

4- نمط الطلب: لا يرتكز هذا النوع على اختبارات الدخول لضمان القبول بل على مجموعة شمولية من شروط القبول التي تحل محل علامات الاختبارات. فتكون الاختبارات اختيارية، وللطلاب حرية الخضوع لها وتقديم علاماتها. وبإمكان الطلاب التقدم بطلب الانتساب إلى بعض كليات المجتمع أو كليات الفنون الحرة عبر استخدام الطلب الموحد (المعروف بطريقة غير رسمية بالCommon App)، وهو طلب للقبول في البكالوريوس يمكن الطلاب استخدامه للانتساب إلى أي من الجامعات والكليات الأعضاء الموجودة في الولايات المتحدة.

5- النمط الشامل: يستند هذا النوع إلى العلامات المدرسية والأنشطة وغيرها من الشروط غير المرتبطة بالاختبارات. كما في جامعة أوكلاهوما وجامعة ولاية أريزونا وعدد من كليات الفنون الحرة الخاصة، ومتطلبات القبول الأساسية في هذه المؤسسات عبارة عن سجل الطالب في المدرسة الثانوية والأنشطة الممارسة خارج نطاق الدراسة ومقالات الطالب إضافة إلى مقابلة تجرى معه ورسائل التوصية (أبو شديد، 2009 :155-156).

- **ثالثاً- ما واقع نظام القبول بالتعليم الجامعي بريطانيا؟**

المسمى الرسمي للدولة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (United Kingdom). تتألف بريطانيا العظمى من إنجلترا، وويلز، واسكتلندا، إضافة إلى ايرلندا الشمالية، وهي تقع في الساحل الشمالي الغربي من قارة أوروبا. تُعد بريطانيا دولة اتحادية نظام الحكم فيها ملكي دستوري، يحكمها البرلمان وتتمركز حكومتها في العاصمة لندن والتي تقع في إنجلترا. يبلغ عدد سكانها 66,796,800 نسمة بحسب آخر إحصائية لعام 2019م. أما اللغة السائدة في بريطانيا هي اللغة الإنجليزية. وتعتبر بريطانيا من الدول المتقدمة، لا سيما وأنها الدولة التي نشأت فيها الثورة الصناعية، كما تتمتع بريطانيا بقوة اقتصادية وعسكرية ذات نفوذ سياسية وثقافية مؤثره في أنحاء العالم. (Office for national statistics,2019)، (BBC,2020).

كما تتميز بريطانيا في مجال التعليم، والذي يتسم بالرَّصانة والتخطيط والتطوير المستمر، وهذا ما جعله يتقدم ويتفوق عالمياً، حتى أصبحت بريطانيا من الدول العشر الأوائل في مجال التربية والتعليم على مستوى العالم، كما حصلت بريطانيا على المرتبة السادسة عالمياً كأفضل النظم التعليمية في العالم في المهارات المعرفية والتحصيل وفق تصنيف بيرسون للخدمات التعليمية في تقريرها عام 2012م. (الدخيل، 2015 :195). ووفقاً لتصنيف Times higher educationالتي أصدرت تصنيف الجامعات العالمية لعام 2020 م، احتلت جامعة أكسفورد المرتبة الأولى للمرة الرابعة على التوالي، فيما احتلت جامعة كمبردج المرتبة الثالثة. (Times higher education ،2020).

ونظام التعليم العام البريطاني إلزامي للفئات العمرية (5-16) سنة ويقدم بشكل مجاني، ويشمل ثلاثة مراحل رئيسة، وهي: تعليم أساسي (مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي) – التعليم الابتدائي- التعليم الثانوي. إضافة إلى التعليم الجامعي. (العامري، 2017 :182)

وعلى صعيد التعليم الجامعي يتميز بللا مركزية، فلكل إقليم نظام خاص به، كما تُعد الجامعات الإنجليزية مرجعية للجامعات حول العالم فهي من أقدم وأعرق الجامعات في العالم، حيث تعود بداياتها إلى القرن الثالث عشر الميلادي، وهذا ما اكسبها السمعة العلمية العالمية وجعلها تسعى للتطور والتقدم باستمرار وفقاً لمتطلبات العصر. (الدخيل، 2015 :218)، (العامري، 2017 :195).

توجد العديد من العوامل المؤثرة في نظام القبول بالتعليم الجامعي في بريطانيا ومنها:

إن من العوامل السياسية التي أثرت على تعدد واختلاف أنظمة القبول في بريطانيا، هو النظام الملكي الدستوري الذي تتبعه الحكومة البريطانية لتيسير إدارة شؤونها الداخلية، والذي يُخول الأقاليم التابعة لها من وضع أنظمة التعليم الخاصة بها، وانعكس لذلك ليصبح نظام التعليم لا مركزي يختلف من إقليم لأخر. كما أن هذا النظام الديموقراطي الذي تتبعه الدولة انعكس كذلك على اتسام الجامعات بالحرية الواضحة من خلال حرية الإدارة وتنوع أنظمة القبول بين الجامعات للتناسب مع رغبات واتجاهات الطلاب المختلفة، كما أن لقرار انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي والذي أصبح قيد التنفيذ في فبراير 2020م الأثر في اختلاف نسب قبول الطلبة من دول أوروبا (Universities Uk, 2018)، (BBC,2020). وهناك العديد من العوامل الاجتماعية التي تراعيها بريطانيا عند وضع أنظمة القبول الجامعي، كالتنوع السكاني واختلاف الثقافات وتعدد الأقاليم، كما أن الزيادة السكانية انعكست على زيادة الطلب على التعليم الجامعي، فبالتالي زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات مما أدى لضرورة وضع أنظمة قبول تتماشي مع هذه الزيادة (الدخيل، 2015 :195).

ولعراقة الجامعات البريطانية وأفضليتها على مستوى دول العالم، دور في جعلها مرجع في وضع أنظمة القبول تلجأ له الجامعات في مختلف دول العالم عند وضعها لأنظمة قبولها، هذا و تتمتع الجامعات البريطانية بسمعة متميزة، جعلتها محط أنظار الكثير من الدراسين والباحثين من أنحاء العالم، لما تتسم به الجامعات في بريطانيا من جودة عالية في مختلف التخصصات، وجعلها تحتل المراكز الأولى في العديد من المقاييس ومنها: ما جاء في مؤشر QS للتعليم العالي أن جامعة أكسفورد (Oxford) تُعد الأولى عالمياً في تدريس العلوم الطبيعية والإنسانية والفنون، كما تحتل جامعة كمبردج (Cambridge) المرتبة الثالثة في نفس التصنيف. وفي مجال الطب تحتل جامعتي أكسفورد (Oxford) وكمبردج (Cambridge) المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي.,(Top Universities(QS) 2020).

ويتميز التعليم الجامعي في بريطانيا بوجود 1690 جامعة وكلية، يتم فيها تدريس العديد من المجالات الأكاديمية، وتقوم هذه الجامعات والكليات بإدارة شؤونها ذاتياً، كما أن الحكومة البريطانية لا تملكها ولا تقوم بإدارتها، فجميع هذه الجامعات والكليات لها هويتها المستقلة. (المسهلي وآخرون، 2015 :77).

وأشارت تماضر الأحمدي (2018) إلى أنه يمكن تصنيف الجامعات في بريطانيا إلى أربع مراحل؛ المرحلة الأولى والتي ظهرت فيها أول ست جامعات بريطانية ذات العراقة والإرث العلمي المتميز، ومن أبرزها: جامعتي أكسفورد في عام 1264م، كمبردج عام 1284م. والمرحلة الثانية والتي أُنشئت فيها جامعات لمواكبة حركة التوسع في التعليم العالي في العهد الفكتوري، وتسمى الجامعات الفيدرالية والمدنية، وبلغ عددها إحدى عشر جامعة، وسرعان ما اكتسبت سمعة علمية وأقبل عليها طلبة العلم من جميع دول العالم، ومن أبرز تلك الجامعات جامعة مانشستر التي أُنشئت عام 1880م، وجامعة بيرمنجهام عام 1898م، أما المرحلة الثالثة فقد ظهرت فيها جامعات القرن العشرين وهي أساساً كليات لندنية، باعتبارها تمنح خريجيها درجات جامعة لندن، لكنها انفصلت بعد ذلك لتصبح جامعات مستقلة في مناهجها ودرجاتها وعددها سبع جامعات. وفي المرحلة الرابعة برزت العديد من المعاهد والكليات التقنية والتي تحولت فيما بعد إلى جامعات، ويبلغ عددها عشرة جامعات.

وفي أحدث إحصائية لعدد الجامعات البريطانية لعام 2018م فقد بلغ عددها 143جامعة موزعة في أنحاء المملكة المتحدة. (Statista,2018).

وفيما يخص نظام القبول الجامعي في بريطانيا:

يوجد في بريطانيا مجلس مركزي للقبول يأخذ في الاعتبار رغبات الطلاب المتقدمين، وعدد المقاعد المتاحة في الجامعات، مع إجراء اختبارات في بعض الحالات. ويتنافس الطلاب المتقدمين للجامعة على القبول بناءً على اجتيازهم للاختبارات التي تُجرى وتصحح تحت إشراف الجامعات وتحديداً جامعتي "أكسفورد وكمبردج"، حيث تقيس هذه الاختبارات جانب التحصيل الأكاديمي ومهارات التفكير الناقد، وبناءً عليها يتم اختيار الطلاب المؤهلين للالتحاق بالجامعة، ومن هذه الاختبارات:

- الاختبار العام: يتقدم إليه الطالب الثانوي الأكاديمي لاجتياز المستوى العادي في بعض المواد للحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية.
- اختبار المستوى الرفيع (A-Level): يعتبر اختبار تخصصي، يختلف وفقاً لما يتطلبه التخصص الذي يرغب الطالب الالتحاق به، وأدنى المتطلبات يتمثل في النجاح في اللغة الإنجليزية، وفي أربع أو خمس مواد أخرى منها اثنتان على الأقل من المستوى الرفيع. (العامري، 2017 :198)، (المسهلي وآخرون، 2015 :80).

ويمكن القول بأن المعايير الأساسية لقبول الطلبة في الجامعات البريطانية تعتمد على معدل الطالب في الاختبار العام (الخاص بإتمام الدراسة الثانوية)، والتقارير السرية التي يكتبها مديرو المدارس عن الطلاب والتي تعتمد على أمانة المدير المهنية، والسيرة الذاتية للطالب التي يقدمها للجامعة، والمقابلات الشخصية. (العامري، 2017 :198).

وإجراءات القبول بالتعليم الجامعي في بريطانيا هي:

على الطالب الذي يريد الالتحاق بالجامعة أن يتقدم بطلب إلى اللجنة المركزية للقبول محدداً فيه مجال الدراسة (التخصص) وأسماء ست جامعات يرغب بالالتحاق بأحدها مرتبة حسب أفضليتها بالنسبة له. ثم تقوم اللجنة بالمفاضلة وتقسيم الطلاب على الجامعات في ضوء القدرة الاستيعابية التي يحددها مجلس كل جامعة. (المسهلي وآخرون، 2015 :80).

- **رابعاً- ما واقع نظام القبول بالتعليم الجامعي سنغافورة؟**

المسمى الرسمي جمهورية سنغافورة وعاصمة البلاد سنغافورة، وتوجد في وسط الساحل الجنوبي وهي مدينة صناعية ومحطة تجارية مهمة، والجانب الشرقي من المدينة أكثر سكاناً من الجانب الغربي. (الملحقية الثقافية في سنغافورة د، ت).

ومن جانب التعليم، حققت سنغافورة إنجازات هائلة جعلت منها دولة متقدمة، كما يمثل التعليم إحدى أولويات الحكومة السنغافورية، حيث يتلقى الطلاب تعليماً عام لمدة 10 سنوات، والتعليم فيها إلزامي ومجاني وتشرف عليه وزارة التعليم، ويعد نظام التعليم الجامعي في سنغافورة واحد من أفضل أنظمة التعليم في آسيا وعلى الصعيد العالمي؛ فهو نظام متقدم جداً ولكنه أيضاً انتقائي؛ حيث إن أقل من 25% من الطلاب يستطيع الوصول إلى الجامعة. (الجبير والفايز، 2015). اما بالنسبة للميزة الأساسية للتعليم الجامعي في سنغافورة هي الانتقاء الجيد للطلاب المميزين. (الملحقية الثقافية في سنغافورة د، ت). كما صنفت بيرسون للخدمات التعليمية في تقريرها عن التعليم عام 2012م وفقاً لبيانات وحدة الإكونوميست للمعلومات ان النظام التعليمي في سنغافورة في المرتبة الخامسة عالمياً من بين أفضل النظم التعليمية في العالم في المهارات المعرفية والتحصيل العلمي. (الدخيل، 2015: 154).

توجد العديد من العوامل المؤثرة في نظام القبول بالتعليم الجامعي في سنغافورة ومنها:

فمن ناحية العوامل الجغرافية والاجتماعية والثقافية تحولت سنغافورة من جزيرة فقيرة معدومة الموارد الطبيعية إلى دولة تقطنها غالبية السكان، حيث تعتبر سنغافورة من الدول ذات الكثافة السكانية العالية في العالم وقُدِّر عدد سكان جمهورية سنغافورة سنة 2020م بنحو 5,800,000 نسمة، ونتيجة لانحدار المجتمع السنغافوري من أصول عرقية مختلفة ومجتمع متعدد الثقافات والديانات والأجناس فهناك أربع لغات رسمية في سنغافورة هي المالايوية، والماندارين، والتاميل، ونظراً لتعددها اعتمدت سنغافورة في نظامها التعليمي على اللغة الإنجليزية وهي اللغة الرسمية في المدارس والجامعات وهي مفهومة ومستخدمة بشكل واسع ولتعزيز القومية الوطنية والانتماء الوطني لسنغافورة وليس للعرق أو الدين أو اللغة.(الملحقية الثقافية في سنغافورة د، ت). حيث يتم قبول الطلبة بإجراء اختبارات باللغة الإنجليزية، وإن من العوامل السياسية التي أثرت على سياسة نظام القبول، هي الرؤية الواضحة للقيادة السياسية المثابرة والمواءمة بين السياسات والممارسات؛ وبالثقافة المبنية على التحسين المستمر، وبالرؤية المستقبلية التي تحكم على نجاح الممارسات التربوية عبر مقارنتها بالدول الأخرى (الدخيل، 2015 :161) بالإضافة إلى السياسات التنظيمية الفعالة والاستثمار في التدريب وتأهيل القوى العاملة وتجهيز البني التحتية وتطوير نظم التعليمية (فرج، 2010 :325). وكذلك تؤثر العوامل الاقتصادية على نظام سياسة القبول، حيث أدَّت الحاجات الاقتصادية للبلاد دوراً مهماً في تحديد معالم سياسة التعليم؛ لأن تحسين التعليم من الأهداف الاقتصادية الطموحة لسنغافورة، حيث سعت الحكومية إلى تحويل ميزتها التنافسية من انخفاض تكلفة العمالة إلى التركيز على النوعية (الدخيل، 2015 :143) لذا نجد أن أنظمة القبول في سنغافورة متقدمة جداً وانتقائية؛ بسبب اعتمادها على الاستثمار في العنصر البشري لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

يتدرج النظام التعليمي في سنغافورة من المرحلة الابتدائية إلى الجامعية، مروراً بمرحلتي التعليم الثانوي والتعليم ما قبل الجامعي، ويهدف النظام التعليمي إلى إخراج أجيال من القوى العاملة المدربة والمؤهلة أكاديمياً (المقبل، 2003). وعلى صعيد الجامعات يقتصر عددها في جمهورية سنغافورة على 6 جامعات، كما أن عدد الملتحقين بها 65000طالب وطالبة. (Ministry of Education Singapore,2020)

وفيما يخص نظام القبول الجامعي في سنغافورة:

تعد سنغافورة واحدة من الدول الرائدة في التعليم العالي؛ فقد اعتمدت سياسات الإصلاح في العقدين الماضيين لتحويل القطاع الجامعي للانخراط بالصناعة والتقدم التكنولوجي وأعطت سنغافورة أهمية متزايدة للجامعات في تحفيز النمو الاقتصادي؛ من خلال البحوث المقدمة من الطلبة. (Mok, 2015)

وتعمل سنغافورة جاهدة على تطوير نظام تعليمها الجامعي حتى أصبح ذا قدرة تنافسية عالمية، حيث يعتبر واحداً من أرقى أنظمة التعليم العالي في العالم، وترتيب سنغافورة في مؤشر التعليم العالي والتدريب في تقارير التنافسية الاقتصادية جاء بتقدم ترتيب سنغافورة ثلاث مراكز حتى وصل الترتيب إلى المركز الثاني عالمياً في عام 2014م – 2015م. (الباسل و جويلي وإسماعيل و عيادة، 2015).

وبالنسبة للتعليم الجامعي في سنغافورة، بعد الانتهاء من المرحلة الثانوية يمر الطالب بمرحلة انتقالية تهيئة للالتحاق بالجامعات او بسوق العمل مباشرة لمن لا يرغب في مواصلة التعليم، في هذه المرحلة يلتحق الطلاب بمسارات علمية متعددة ومتنوعة تشمل المعاهد والكليات ومراكز التعليم ما قبل الجامعي. وتوفر الكليات والمعاهد الدراسة لمدة عامين يستطيع بعدها التقدم لامتحان شهادة التعليم العام وبموجبها يذهب إلى الجامعة أو إلى سوق العمل. (المقبل، 2003).

ويمكن إجمال الشروط المؤهلة للتعليم الجامعي بسنغافورة كالآتي: تختلف معايير وشروط القبول بالتعليم الجامعي في سنغافورة حسب كل جامعة، وسنتطرق لجامعة سنغافورة الوطنية ومعاييرها لأنها تعتبر أقدم وأكبر جامعة في سنغافورة وتحتل مكانة مرموقة في العالم؛ القبول في الجامعة يقوم على أساس المنافسة بين المتقدمين لتلك السنة؛ حيث حصلت جامعة سنغافورة الوطنية على الترتيب 24 في تصنيف مؤشر التايمز للتعليم العالي من بين أفضل 980 جامعة حول العالم، وصنفت الجامعة في المرتبة رقم 11 على مستوى العالم حسب تصنيف QS للعام 2020م. (Top Universities (Qs),2016)، (Top Universities (Qs),2020)

وتتضمن معايير القبول في جامعة سنغافورة الوطنية التالي:

1- إتمام الطالب المرحلة الثانوية أو 12 عام من الدراسة على الأقل.
2- قوة الإنجازات الأكاديمية للطالب.
3- اجتياز المقابلات المخصصة للقبول.
4- تلبية متطلبات اللغة الأم من الاختبارات المعتمدة.
5- يوجد استثناءات في القبول للطلاب الفائزين في جوائز محددة

يمكن للطلاب تقديم درجات الاختبارات التالية للتنافس على القبول الجامعي:

- اختبار ACT وهو اختصار لـ American College Testing أي اختبار الكليات الأمريكية.
- اختبار الاستعداد الدراسي. SAT. (National University of Singapore,2020)

كما تتميز سنغافورة بإضافة ما يسمى (القبول على أساس الكفاءة)؛ حيث تنظر الجامعة إلى عوامل أخرى بجانب الدرجات الأكاديمية للقبول مثل: إظهار القدرة والاهتمام والخبرة العملية والقيادة وخدمة المجتمع والموهبة الاستثنائية مع مراعاة الحد الأدنى من الكفاءة الأكاديمية.

فيما يلي بعض نماذج الإنجازات الاستثنائية التي يتم أخذها بعين الاعتبار في القبول على أساس الكفاءة:

- الفوز بمدالية في الأولمبياد الدولي (بعلم الأحياء، الكيمياء، المعلوماتية، الرياضيات والفيزياء).
- المشاركة الفعالة في خدمة المجتمع وبرامج التطوع.
- خبرة العمل ذات الصلة بالبرنامج الذي تم التقدم له (بالمستندات الداعمة والمطلوبة).
- المناصب القيادية الرئيسية في المنظمات المجتمعية والأندية الرياضية (خارج المدرسة). (National University of Singapore,2020)

الإجابة على السؤال الثاني: ما أوجه الشبه والاختلاف بين نظام القبول في التعليم الجامعي في كلاً من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة؟

ومن خلال جميع ما سبق عرضه يتضح أن هناك أوجه تشابه واختلاف بين أنظمة القبول الجامعي في كلاً من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة في بعض الجوانب وهي كالتالي:

أوجه التشابه:

أ- يتشابه نظام القبول الجامعي في المملكة العربية السعودية مع الدول الثلاث محل المقارنة في اعتمادها على إتمام المرحلة الثانوية كمعيار أساسي في أنظمة القبول، ويمكن تفسير ذلك بأن إتمام المرحلة الثانوية يدل على أن الطالب مؤهل من الناحية الأكاديمية والنفسية والاجتماعية لالتحاقه بالمرحلة الجامعية.

ب- يتشابه نظام القبول بالجامعات في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة من ناحية اعتماد كل الدول على اختبارات رسمية تقيس الاستعداد، كما تتشابه هذه الاختبارات من ناحية أهدافها والجوانب التي تقيسها، بالرغم من اختلاف مسمياتها؛ ويرجع اعتماد الدول على هذه الاختبارات كونها أداة عادلة وتحقق الشفافية وتقيس أبعاد أخرى مثل التفكير الناقد وقياس القدرات العامة، إضافةً إلى الجانب الأكاديمي.

أوجه الاختلاف:

أ- يختلف نظام القبول بالجامعات في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من ناحية المركزية واللامركزية، فنظام القبول بالولايات المتحدة وبريطانيا يختلف من جامعة إلى جامعة، بينما في المملكة العربية السعودية يُعد موحداً ومستنداً على وزارة واحدة؛ ويُعزى ذلك إلى العوامل السياسية متمثلة في النظام الديموقراطي الذي تتبعه الحكومتان الأمريكية والبريطانية في تسيير شؤونها الداخلية والذي انعكس على نظام التعليم ليصبح نظاماً لامركزي.

ب- يختلف نظام القبول بالجامعات في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية الاعتماد على الرسوم والمجانية، ففي المملكة العربية السعودية لا تؤخذ رسوم من الطالب، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن الدراسة مقابل رسوم؛ ويعود ذلك إلى الاختلافات في قوانين وأنظمة الدولة اتجاه التعليم.

ج- يختلف نظام القبول بالجامعات في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من ناحية وجود متطلبات إضافية للقبول بجانب الاختبارات ودرجات الثانوية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية قد يتم طلب سجلات الطلاب وتقارير شخصية من مدارسهم الثانوية أو مقالات ومراجع خاصة بالشخصية والاهتمامات خارج نطاق الدراسة، وفي بريطانيا تعد التقارير السرية التي يكتبها مديرو المدارس عن الطلاب والسيرة الذاتية للطالب التي يقدمها للجامعة، والمقابلات الشخصية من المعايير الأساسية للقبول الجامعي.

د- يختلف نظام القبول بالجامعات في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أنماط وأساليب القبول، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تتعدد الأنماط وتأخذ أشكالاً مختلفة كنمط الطلب والقبول المتواصل، بينما في المملكة العربية السعودية تعد موحدة وثابتة؛ ويرجع ذلك أيضاً للنظام الديموقراطي الذي تتبعه الحكومة الأمريكية، وبالتالي ترتب عليه حرية الإدارة والمرونة والتعدد في الأنماط.

هـ- يختلف نظام القبول بالجامعات في المملكة العربية السعودية عن سنغافورة من ناحية نسبة القبول حيث إن المملكة العربية السعودية تقبل غالبية الخريجين بينما في سنغافورة لا يتم قبول إلا 25% من الطلاب والبقية يتم توجيههم للتعليم المهني، كما أنها تركز على جوانب الكفاءة مثل القيادة، الموهبة الاستثنائية، وخدمة المجتمع، ويمكن تفسير ذلك باهتمام سنغافورة الكبير بعنصري الكفاءة والتنافسية في جميع شؤون الدولة؛ ولعل النهضة السريعة التي مرت بها سنغافورة دليلاً على ذلك.

جدول (1) يوضح ملخص لأبرز معايير القبول العالمية ومدى اتباعها في التجارب المختارة:

المعايير / التجربة	معدل الثانوية العامة	اختبار القدرات	اختبار التحصيلي	التقرير الشخصي	خطابات التوصية
الأمريكية	✓	✓	✓	✓	✓
البريطانية	✓	✓	✓	✓	
السنغافورية	✓	✓			
السعودية	✓	✓	✓		

الإجابة على السؤال الثالث: ما المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير نظام القبول في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء التجربة الأمريكية والبريطانية والسنغافورية؟

تقدم الباحثات عدداً من المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير نظام القبول في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء التجربة الأمريكية والبريطانية والسنغافورية وهي كالتالي:

1- الاستفادة من نظام القبول الجامعي بالولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية اللامركزية في وضع شروط القبول من جامعة إلى أخرى، بحيث تُمنح الجامعات الكبرى على الأقل الاستقلالية في ذلك.
2- الاستفادة من نظام القبول الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالنظر في الجوانب النفسية والسلوكية للمتقدمين، والتي تُستخرج من سجلاتهم بالثانوية وخطاباتهم وتقاريرهم المكتوبة وحديثهم عن اهتماماتهم خارج نطاق الدراسة.
3- الاستفادة من اهتمام نظام القبول الجامعي في سنغافورة بالحفاظ على القدرة التنافسية من خلال إعطاء أفضلية في قبول الطلاب ذوي الكفاءة العالية والحاصلين على جوائز عالمية محددة.
4- الاستفادة من نظام القبول الجامعي في سنغافورة المعتمد على القبول حسب الكفاءة ويكون قبول الطلاب بناءً على المناصب القيادية، برامج التطوع، والفوز بميداليات في الأولمبياد الدولي.

التوصيات والمقترحات.

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثات ويقترحن بالتالي:

1- التعرف على واقع نظام القبول بالتعليم المهني في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة.
2- إجراء المزيد من الدراسات المقارنة التي تهدف إلى التعرف على واقع نظام القبول بالتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية باختلاف الدول المقارنة.
3- إجراء دراسة لوضع تصور مقترح لتطوير معايير القبول في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة.
4- إجراء دراسة وصفية لواقع نظام القبول في الجامعات السعودية.
5- إجراء دراسة وصفية لمخرجات التعليم الجامعي ومدى انخراطهم في سوق العمل.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- أبو شديد، كمال إلياس (2009). القبول في البكالوريوس المساواة في الوصول والجودة في التعليم العالي: منظور دولي مقارن. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي العربي (نحو فضاء عربي للتعليم العالي التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية)- المنعقد في يونيو بالقاهرة: مصر.
- الأحمدي، أمل رجاء؛ والرحيلي، تغريد عبد الفتاح. (2012). نظم التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة. مجلة دراسات تربوية واجتماعية- القاهرة، 18(4)، 455-540
- الأحمدي، تماضر. (2018). التعليم العالي في بريطانيا جامعة أكسفورد انموذجاً عام 1582-1996م (دراسة تاريخية). مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع- الإمارات، (26)، 180-200

- الباسل، ميادة؛ وجويلي، مها؛ وإسماعيل، توفيق؛ وعيادة، على؛ وجابر، عزة (2015). تجربة سنغافورة في مواجهة فساد التعليم العالي ومدى استفادة مصر منها، مجلة القراءة والمعرفة-مصر، 77,177-108
- بدران، شبل. (2004). التربية المقارنة: دراسات في نظم التعليم (ط4)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المملكة العربية السعودية، *التعليم الجيد* (د. ت)، https: //www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-4-quality-education.html تم الاسترداد في 2020/10/22.
- البنك الدولي، *إجمالي الناتج المحلي United States*، (2020)، https: //data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=US تم الاسترداد في 2020/11/9.
- الحربي، قاسم عائل؛ المهدي، ياسر فتحي. (2012). نظام التعليم في المملكة العربية السعودية الواقع والمأمول. الرياض: مكتبة الرشد.
- الحميدي، منال وزكي، خديجة. (2015). واقع القبول في التعليم العالي، مجلة عالم التربية- مصر، 2(49),6-80
- الخراشي، نهى. (2014). معايير القبول في جامعة الملك سعود وقدرتها التنبؤية بالتحصيل الدراسي للطلاب والطالبات. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الخضير، خضير بن سعود. (1999). التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: بين الطموح والإنجاز. الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع.
- الدخيل، عزام (2015). تعليمهم: نظرة في تعليم الدول العشر الأوائل في مجال التعليم عبر تعليمهم الأساسي. ط4، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- درداكة، صبري. (2015). سياسات القبول في الجامعات الأردنية كما يراها القادة الأكاديميون في تلك الجامعات واقتراحاتهم لتطويرها، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن
- الدهشان، جمال علي. (2015). رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية: لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم. مجلة نقد وتنوير، 102(2),101-134
- دياب، عبد الباسط. (2015). دراسة مقارنة لنظم القبول بالجامعات الخاصة كمتطلب لتحقيق قدرتها التنافسية في كل من إنجلترا واليابان وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة العلوم التربوية، 25(24),13-160
- الرويلي، نواف عبد الله. (2014). واقع التعليم الجامعي وتحدياته في بعض الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية. مجلة الجوف للعلوم الاجتماعية، 1,1-46
- السبكي، سلوى؛ وعلي، علي عبد العزيز. (2019). الدليل التنفيذي للتخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
- سرور، عايدة عبد الحميد. (2011). مشروع تطوير اختبارات القبول بجامعة المنصورة: نموذج لرؤية جديدة نحو قبول الطلاب بالجامعات المصرية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس عشر للتربية العلمية: (فكر جديد لواقع جديد)- المنعقد في سبتمبر بالقاهرة: مصر.
- السيسي، إبراهيم. (2018). التعليم الجامعي في مصر وسنغافورة: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كفر الشيخ، مصر
- صفر، حسان بن عمر؛ وعامر، طارق عبد الرؤوف؛ ومحمد، ربيع عبد الرؤوف. (2011). التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعي. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
- العامري، محمد. (2017). مدخل إلى التربية المقارنة. عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع.

- العباد، عبد الله. (2017). تصور مقترح لرفع القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، 6(3) ,306-327
- العبد المنعم، فهد. (2018). سياسة القبول في مؤسسات التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية الواقع وسبل التطوير: دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية بالعلوم التربوية، 40(2) ,143-256
- عبود، عبد الغني؛ وضحاوي، بيومي؛ وسلامة، عادل؛ والسيد؛ بكر عبد الجواد. (2000). التربية المقارنة والألفية الثالثة الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد. القاهرة: دار الفكر العربي.
- الغامدي، حمدان؛ عبد الجواد، نور الدين. (2010). تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. ط4. الرياض: مكتبة الرشد.
- فرج، عبد اللطيف. (2010). نظم التربية والتعليم في العالم. عمان: دار المسيرة.
- القرني، حواء. (2018) .تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية تصور مقترح. مجلة العلوم التربوية والنفسية-جامعة سوهاج، 2(2),1-33
- محمد، سالي. (2019). دراسة مقارنة لسياسات القبول في التعليم العالي بين مصر وجنوب افريقيا. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، مصر.
- المختار، محمد. (2008). سياسة القبول في الجامعات الليبية بين الواقع ومؤشرات الجودة. ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي الخامس بعنوان (نحو خطة استراتيجية للتعليم الجامعي العربي)- المنعقد في نوفمبر جامعة عين شمس: مصر
- المسهلي، أمة الله دحان حسين ونصار، سامي محمد ومطهر، محمد والطوخي، هيثم محمد (2015). تطوير سياسة القبول بالتعليم العالي في ضوء معايير الجودة. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- المقبل، محمد (2003). التعليم في سنغافورة مواجهة المستقبل. تجارب عالمية مناهج السعودية، 3,20-25
- الملحقية الثقافية السعودية في أمريكا، نظام التعليم بأمريكا، (2013)، https: //www.sacm.org /Arabic Sacm/education.aspx تم الاسترداد في 2020/10/20.
- المملكة العربية السعودية، رؤية المملكة العربية السعودية 2030م، (2016)، https: //www.vision2030.gov.sa/ ar/download/file/fid/353تم الاسترداد في 2020/10/18.
- المنصة الوطنية الموحدة، المركز الوطني للقياس، (1441ه)، https: //www.my.gov.sa/ wps/portal/snp/pages/agencies/agency Details/AC062 تم الاسترداد في 2020/10/19.
- المنصة الوطنية الموحدة، تقديم لاختبارات مركز قياس، (1441ه)، https: //www.my.gov.sa/wps/portal/snp/servicesDirectory/servicedetails/7480 تم الاسترداد في 2020/10/12.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). (2018). تقرير دراسة اليونسكو لتمويل التعليم العالي في الدول العربية. بيروت: اليونسكو.
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، *الهدف 4ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع*، (2016)، https: //www.sa.undp.org/content/saudi_arabia/ar/ home/sustainable-development-goals/goal-4-quality-education.html تم الاسترداد في 2020/10/14.
- المنيع، عثمان. (2018). مستوى تحقق قيم القبول في جامعات منطقة الرياض في ضوء مشروع القبول الموحد. مجلة العلوم التربوية والنفسية- جامعة سوهاج، 19(2),357-389

- مؤسسة النقد العربي السعودي، *الإحصائيات السنوية*، (2019)، https: //www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx تم الاسترداد في 2020/10/15.
- موسى، محمد والعتيبي، منصور (2012). تطوير نظام قبول الطلاب بالجامعات العربية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، دراسات عربية في التربية وعلم النفس- مصر. (1) ,75-111
- الهزاع، سليم هزاع. (2018). تطوير إعداد المعلم في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرة جمهورية الصين الشعبية. مجلة التربية: جامعة الأزهر-كلية التربية، 179(1) ,265-289
- الهيئة العامة للإحصاء، *الشباب السعودي بالأرقام 2020م*، (2020)، https: //www.stats.gov.sa/ar/6615 تم الاسترداد في 2020/10/12.
- الهيئة العامة للإحصاء، *مسح القوى العاملة*، (2020)، https: //www.stats.gov.sa/ar/82تم الاسترداد في 2020/10/15.
- هيئة تقويم التعليم والتدريب، *اختبارات القبول الجامعي*، (د.ت)، https: //etec.gov.sa/ar/ products and services/Qiyas/ Education/Pages/default.aspx تم الاسترداد في 2020/10/12.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط، (2010)، *الاقتصاد القائم على المعرفة*، https: //cutt.us/osqn1 تم الاسترداد في 2020/10/16.
- وزارة التعليم العالي. (2012). السجل الوطني للتعليم العالي. الرياض: مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي.
- وزارة التعليم العالي. (2014). التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية: تقويم دولي. الرياض.
- وزارة التعليم، *الجامعات الحكومية*، (1441هـ)، https: //www.moe.gov.sa/ar/HighEducation/Government-Universities/Pages/default.aspx تم الاسترداد 2020/10/12.
- وزارة التعليم، *مركز إحصاءات التعليم ودعم القرار*، (2018)، https: //departments.moe.gov.sa/ Statistics/Education statistics/Pages/HEStats.aspx تم الاسترداد في 2020/10/12.
- وزارة التعليم، *مركز إحصاءات التعليم ودعم القرار*، (2020)، https: //departments.moe.gov.sa/ Statistics/Education statistics/Pages/HEStats.aspx تم الاسترداد في 2020/10/12.
- وزارة التعليم، *وزارة الثقافة توقّع مذكرة تعاون مع وزارة التعليم*، (1441هـ)، https: //www.moe.gov.sa/ ar/news/Pages/t-m-2019-32.aspxتم الاسترداد في 2020/10/14.
- وزارة الخارجية، *عن المملكة العربية السعودية*، (1439هـ)، https: //www.mofa.gov.sa/ about King Dom/pages/default.aspx تم الاسترداد في 2020/10/12.
- وزارة المعارف، *سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية*، (1995)، https: //www.almekbel.net PolicyofKsa.pdf/ تم الاسترداد في 2020/10/12.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- BBC News. (2020). The UK Officially Left the EU What Happens Next? Retrieved from: https: //www.bbc.com/news/world-europe-51307874

- BBC News. (2020). United Kingdom country profile. Retrieved from: https: //www.bbc.com/news/world-europe-18023389#product-navigation-more-menu
- Encyclopedia Britannica. (2020). United States: Introduction and Quick Facts. Retrieved from: https: //www.britannica.com/place/United-States
- European Parliament. (2014). Higher Education Entrance Qualifications and Exam in Europe: A Comparison. European Union.
- Ministry of Education Singapore. (2020). Post-secondary Education. Retrieved from: https: //beta.moe.gov.sg/uploads/post-secondary-brochure.pdf
- Mok,Kaho. (2015). The Quest for Global Competitiveness: Promotion of Innovation and Entrepreneurial universities in Singapore. Higher Education Policy,28(1),91-106
- National University of Singapore (2020). Admission Requirements. Retrieved from: http: //www.nus.edu.sg/oam/apply-tonus/singaporecitizens-sprs-with-international-qualifications/admissions-requirements
- Office for national statistics. (2019). United Kingdom population mid-year estimate. Retrieved from: https: //www.ons.gov.uk/
- Polesel,j.& Free man, B.(2015).Australian university admission policies and their impact in schools. Retrieved from: https: //unesdoc.unesco.org/ark: /48223/pf0000232851
- Statista. (2018). Number of Universities In UK. Retrieved from: https: //www.statista.cotistics/915603/universities-in-the-united-kingdom-uk/
- The world banks. (2020). World Development Indicators. Retrieved from: https: //databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=se.xpd.prim.pc.zs,se.xpd.seco.pc.zs,se.xpd.tert.pc.zs,se.xpd.totl.gd.zs,se.xpd.totl.gb.zs,se.prm.tcaq.zs,se.sec.tcaq.zs,se.prm.enrl.tc.zs,se.sec.enrl.tc.zs
- Times higher education. (2020). World University Rankings 2020. Retrieved from: https: //www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2020/world-ranking#!/page/0/length/25/sort_by/rank/sort_order/asc/cols/stats
- Top universities (QS). (2020). QS World University Rankings by Subject. Retrieved from: https: //www.topuniversities.com/subject-rankings/2020
- Tsai, Cheng. (2015). A Review of Taiwan's Current Higher Education Development and Challenges. Journal of Education & Social Policy, 2(3) 89-92.
- united nations educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). (2015). The Transition from Secondary Education to Higher Education: Case Studies from Asia and the Pacific. Bangkok: UNESCO.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). (2009). Final Report. Paris: UNESCO

- United States of America (USA) Population. (2020). Country Meters. Retrieved from: https: //countrymeters.info/en/United_States_of_America_(USA)
- Universities UK. (2018). Growth and Choice in University Admissions. London: Universities UK.
- Webometrics Ranking System. (2020). Ranking Web of Universities. Retrieved from: http: //www.webometrics.info/en/world